

السياسات الامنية والدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد عام 2011 (رؤية مستقبلية)

م.م. اسراء محمد عليوي¹، م.م. علي محمد غريب الهلالي²

جامعة بغداد، كلية التربية للبنات

Esraa.m@coeduw.uobaqhdad.edu.iq

جامعة الموصل، كلية الصيدلة

Ali_alhilaly@uomosul.edu.iq

استلام البحث: 21-06-2024 مراجعة البحث: 20-08-2024 قبول البحث: 24-08-2024

ملخص

هدفت الدراسة الى تحليل البيئة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي ومعرفة التحديات التي تواجهها على كل المستويات ويجاد صيغ أمنية وبناء سياسات آنية ورؤى مستقبلية لتدعيم امنها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التحديات والعوامل المؤثرة في صياغة السياسات الامنية في دول مجلس التعاون الخليجي كونها معقدة ومتداخلة ، ومنهج التحليل الاستراتيجي لبناء سياسات امنية تناسب حجم التهديدات القائمة والمحتملة ،ومنهج التحليل المستقبلي لاستشراف مستقبل السياسات الامنية في دول مجلس التعاون الخليجي وابرز الرؤى والتصورات. استنتجت الدراسة الى ان موضوع الامن موضوع معقد ومتداخل ولايمكن بناء اي سياسات امنية بدون الاخذ بنظر الاعتبار كافة المستويات (محليا ، اقليميا ، دوليا) ، ويجاد الحلول لكافة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما خلصت ايضا الى ان الامن في دول مجلس التعاون الخليجي مسؤولية جماعية وان تحقيقه لا يتم الا بالتكامل والترابط بين اعضاء دول مجلس التعاون الخليجي ، واعتماد التنسيق الامني اقليميا لتحقيق الامن والحرص على الحصول على الدعم الدولي وعدم الاعتماد على العامل الخارجي كضامن للامن بصورة كاملة ، وتعزيز القدرات العسكرية والدفاعية وتنوع مصادر توريد السلاح ، والاهتمام المتزايد بمكافحة الارهاب وتنسيق الجهود لتطوير الامن السيبراني ومكافحة الجرائم الالكترونية ، واجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاهتمام بالبنية الاجتماعية . خلصت الدراسة ان التغيرات التي طرأت على البيئة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي وطبيعة التحديات التي واجهتها بعد عام 2011 ، فرضت عليها تغيير سياستها لتحقيق الامن من اعتماد السياسة الدفاعية وردود الافعال الآنية واعتماد التحالفات الدولية لتحقيق الامن الى سياسة التدخل لتحقيق الامن واخذ زمام المبادرة والتخطيط والتكامل والتنسيق المحلي والاقليمي والدولي .

الكلمات المفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي ، السياسات الدفاعية والامنية، مستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي .

Abstract: The study aimed to analyze the security environment of the Gulf Cooperation Council countries, identify the challenges they face at all levels, find security formulas, and build immediate policies and future visions to strengthen their security. The study adopted the descriptive analytical approach to study the challenges and factors influencing the formulation of security policies in the Gulf Cooperation Council countries, as they are complex and interrelated, the strategic analysis approach to build security policies appropriate to the size of existing and potential threats, and the future analysis approach to anticipate the future of security policies in the Gulf Cooperation Council countries and highlight the most prominent visions and perceptions. The study concluded that the issue of security is complex and intertwined and it is not possible to build any security policies without taking into account all levels (locally, regionally, and internationally), and finding solutions to all political, economic, and social problems. It also concluded that security in the Gulf Cooperation Council countries is a collective responsibility and that it can only be achieved through integration and interdependence among the members of the Gulf Cooperation Council countries. Adopting regional security coordination to achieve security, ensuring international support and not relying on the external factor as a complete guarantor of security, strengthening military and defense capabilities, diversifying sources of arms supply, increasing interest in combating terrorism, coordinating efforts to develop cybersecurity and combating cybercrime, carrying out political and economic reforms, and paying attention to infrastructure. Social The study concluded that the changes that occurred in the security environment of the Gulf Cooperation Council countries and the nature of the challenges they faced after 2011 forced them to change their policy to achieve security by adopting a defensive policy, immediate reactions, and adopting international alliances to achieve security to a policy of intervention to achieve security and taking the initiative, planning, integration, and coordination. Local, regional, and international.

Keywords: Gulf Cooperation Council countries, defense and security policies, future security of the Gulf Cooperation Council countries

مقدمة:

ان الحرب الامريكية على العراق عام 2003 والثورات العربية عام 2011 وما تبعها من احداث سياسية واقتصادية واجتماعية ،كانت بمثابة نقطة تحول رئيسية في المنطقة بشكل عام ،ففي اعقاب هذه الاحداث انحسرت مراكز القوة الاقليمية التقليدية في منطقة الشرق الاوسط مثل العراق ومصر وسوريا في مواجهة الحروب والثورات الداخلية ،والذي ادى الى تنامي الدور الايراني في المنطقة وتراجع الدور الامريكي في حماية امن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي لانشغاله باحداث العراق والتحويلات في منطقة الشرق الاوسط ،والذي اجبر دول مجلس التعاون الخليجي على اخذ دور فعال للمساهمة في تحقيق التوازن الاقليمي والمساهمة الفعالة في تعزيز امنها والحفاظ على وحدتها وسيادتها خاصة بعد وصول رياح التغيير لبعض دول مجلس التعاون الخليجي والذي اجبرها على اخذ دور فعال في المنطقة بدل التزام سياسة الحياد والاعتماد على العامل الخارجي المتمثل بالولايات المتحدة في الحفاظ على امنها.

الاشكالية :

ان التحويلات التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد عام 2011 فرضت عليها عدة تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وأصبح من غير الممكن اعتماد السياسات الامنية القديمة والتي اثبتت بعد الازمات المتلاحقة خاصة ازمة البحرين واليمن انها قاصرة عن مواجهة التحديات الامنية الجديدة ، لذلك أصبح من الضروري بناء رؤية موحدة لمواجهة التهديدات وتطوير سياسة امنية تتناسب مع حجم التهديدات الآتية والمستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى معرفة :

- 1- التحديات اوالعوامل المؤثرة في صياغة السياسات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي .
- 2- السياسات والرؤى الآتية والمستقبلية لتحقيق الامن في دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2011.
- 3- الرؤى الامنية المستقبلية لامن دول مجلس التعاون الخليجي .

اهمية الدراسة:

ان المنظومة الامنية في منطقة الخليج العربي من اعقد المنظومات الامنية لانها تقع في منطقة مضطربة تمتاز بعدم الاستقرار واختلال التوازن الاستراتيجي ، كما ان المشهد السياسي والامني في المنطقة اخذ منحى تصاعدي وتفاعلي بعد عام 2011، واخذ بالاتساع والتشعب ،كما ان فشل دول المنطقة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي في الاتفاق على صيغة معينة في التعامل مع التحديات السياسية والامنية للحفاظ على الامن في دول مجلس التعاون الخليجي حتم على دول مجلس التعاون الخليجي القيام بتعزيز وحدتها وتماسكها وتطوير سياسة امنية تتناسب مع حجم التهديدات الامنية التي تواجهها .

الفرضية:

ان التحديات الامنية بعد عام 2011 فرضت على دول مجلس التعاون الخليجي الاتجاه الى تطوير سياسات امنية خاصة وشاملة وموحدة للحفاظ على امن واستقرار دولها وتقليل الاعتماد على العامل الخارجي في تحقيق الامن، كما ان طبيعة التحديات الجديدة تفرض عليها العمل بوعي شديد للارتقاء بمنظومة الامن وبناء اتحاد يمكنها من بناء قوة صلبة ولينة تؤهلها للحفاظ على امن دولها والمشاركة الفعالة في ضمان امنها المحلي والاقليمي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي الست.

الحدود الزمانية : تقتصر على السياسات الامنية والدفاعية بعد عام 2011 والتي تعتبر اغلبها سياسات مكملة للسياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونها تناولت التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ، كما انها تناولت المنهج التحليلي كون ان البيئة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي امر معقد ومتداخل ويشتمل على عدة مستويات وجوانب و لتقديم دراسة كاملة عن معضلة الامن في المنطقة ، كما اعتمدت منهج التحليل الاستراتيجي لمعرفة كيفية بناء سياسات واستراتيجيات امنية لمواجهة التهديدات الامنية ، ومنهج التحليل المستقبلي لاستشراف مستقبل السياسات الامنية والرؤى المستقبلية للامن في دول مجلس التعاون الخليجي .

الدراسات السابقة:

من اهم الدراسات ذات الصلة:

1-صدر كتاب للدكتور عبد الله علي آل خليفة 2017 (السياسة الامنية في دول مجلس التعاون الخليجي : التحديات وآفاق المستقبل) صدر عن مركز عيسى الثقافي بمملكة البحرين ، ويهدف الكتاب الى تحليل المحددات والمتغيرات المؤثرة على امن منطقة الخليج العربي وتسلط الضوء على دور دول مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن واستقرار المنطقة ،وتسليط الضوء على التهديدات التي طرأت على السياسة الامنية الخليجية ،وكيفية تحول السياسة الخارجية من التعاون الى الاتحاد وكيفية تفعيل آليات القوة اللينة للتحول الى الاتحاد ولعب المجلس دور اكبر في القضايا المحلية والاقليمية .

2- ايناس عبد السادة علي، دينا محمد جبر 2018 (الامن الوطني والاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي : التهديدات والسياسة الامنية المطلوبة) دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية تتناول التهديدات الامنية والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات التي اتبعتها على المدى المنظور للتحكم في الظروف البيئة الاقليمية الفرعية والبيئة الاقليمية الاوسع .

3- ا.د. احمد سعيد نوفل ، أ. عاطف الجولاني ،واخرون،2015(ازمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي) صادر عن مركز دراسات الشرق الاوسط ،والذي يتناول الاهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي ،وطبيعة الازمة وسيناريوهات التعامل معها واوراق القوة المتاحة امام دول مجلس التعاون الخليجي للخروج من الازمة .

4-عبد الفتاح علي سالم الرشدان 2015 (الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية) صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ويتناول مفهوم الامن وعلاقته بالامن القومي ، ومصادر التهديد لامن دول مجلس التعاون الخليجي ومستقبل امن دول المجلس واستراتيجية حمايته .

الاطار النظري للدراسة:

تناولت الدراسة في المبحث الاول التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثلت بالتحديات المحلية والتي تشمل المشاكل الداخلية للانظمة السياسية والمشاكل الحدودية والمشاكل الاجتماعية وانعدام القدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي وعدم القدرة على بناء منظومة امنية خليجية موحدة ،والتحديات الاقليمية المتمثلة بتنامي الدور الايراني والاسرائيلي والاحداث الامنية في العراق وازمة اليمن ،والتحديات الدولية والتي تمثلت بالاعتماد على العامل الخارجي في تحقيق الامن واتساع نطاق الحرب على الارهاب وسياسة التسلح ،كما تناولت في المبحث الثاني السياسات الامنية والدفاعية وكيفية تحقيق الامن على عدة مستويات المحلي والذي يتمثل بتطوير نظام امني جماعي والتعاون في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالامن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي . والمستوى الاقليمي والذي يشمل التعامل مع الملف الايراني والحد من تأثير سياسات التطبيع مع اسرائيل والتعاون مع العراق في مجال الامن ومكافحة الارهاب وحرب اليمن والنزاعات الحدودية، وعلى المستوى الدولي تطوير التعاون مع الناتو وتعزيزالتعاون في مجال مكافحة الارهاب والامن السيبراني والتطور في النظم الدفاعية والتسلح ، كما تناولت في المبحث الثالث أبرز الرؤى المستقبلية للسياسات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الاول: التحديات المؤثرة في بناء السياسات الدفاعية والامنية لمجلس التعاون الخليجي

مما لاشك فيه ان البيئة الامنية في دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بعدم الاستقرار وان بناء اي منظومة امنية اوسياسة دفاعية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في الامن محليا واقليميا ودوليا والتي سنتناولها فيما يلي:

اولا: التحديات المحلية

ان دول مجلس التعاون الخليجي عانت ولا تزال تعاني من عدة مشاكل داخلية اثرت ولا زالت تؤثر في طريقها بالتعاطي مع الاحداث الاقليمية والدولية ومنها:

1- طبيعة النظام السياسي

أن الانظمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي تتميز بكونها انظمة احتكارية للسلطة ، حيث لايسمح لاي فئة من فئات المجتمع بالمشاركة السياسية في الحكم (1) ،فضلا عن ان المؤسسات التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بانعدام دورها في التأثير على القرار السياسي بسبب محورية دور الحاكم واتساع صلاحياته وجمعه وفقا لنصوص الدستور مابين اختصاصات السلطة التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية، الا في بعض الحالات النادرة قامت المؤسسة التشريعية بدور مهم كما حدث في حالة الكويت حيث نجح مجلس الامة في الظهور والتأثير في السلطة التنفيذية لكن يبقى دور الامير هو الاكبر في ادارة الدولة في الكويت(2).

نتيجة للدور السلطوي لدول مجلس التعاون الخليجي ظهرت العديد من الحركات السياسية التي تطالب بدور اكبر في المشاركة السياسية وتنامى دورها بشكل اكبر بعد اكتسابها قاعدة جماهيرية اكبر(3)، وفي شباط 2011 شهدت العديد من الدول العربية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي قيام ثورات وانتفاضات شعبية تطالب باسقاط الانظمة الحاكمة، حيث كان للمملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والبحرين نصيبا منها، الا انها في البحرين تفجرت بحدة (4)، وتزايد نشاط مجموعات وافراد ما يسمى بالناشطين السياسيين الذين عبروا عن معارضتهم للنظام السياسي سواء داخليا او من خلال منابر اعلامية وسياسية ودولية مختلفة ، وكان دخول ايران المؤيد للمظاهرات في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية عاملا مؤثرا فالانظمة الخليجية تزعم ان هناك بعدا مذهبيا لهذه المعارضة وانها تشكل خطرا كبيرا على أمن المنطقة (5).

2- العمالة الاجنبية

أن دول مجلس التعاون الخليجي اكثر الدول المستقبلية للعمالة الاجنبية بسبب قلة سكانها ومن ثم قلة عدد العمالة الوطنية اللازمة للتنمية فيها، كما تسود في المجتمعات الخليجية نظرة دونية للاعمال اليدوية حيث يميلون للاعمال التجارية والمكثبية كونها تتسم بالوجاهة الاجتماعية(6)، كما ان عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ادى الى الاعتماد على العمالة الاجنبية، كما ان العمالة الوافدة تتميز بكونها جاهرة وتتوفر فيها الكفاءة وذات اجور منخفضة فضلا عن قدرتها على تحمل اي نوع من انواع العمل وفي مختلف الظروف (7)، وبالرغم من اهمية العمالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الا انها لها أثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الامن والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي (8)، اذ اثرت بشكل مباشر على المجتمعات الخليجية حيث جائت بثقافات وتقاليد تنافي عادات وتقاليد المجتمع الخليجي والتي ستؤدي الى ضياع الهوية العربية وخاصة اللغة وكذلك فيما يتعلق بالثقافة وانماط السلوك والشعائر الدينية ، كما ادت الى انعكاسات سياسية وامنية غاية في الخطورة اذ شكلت هذه التركيبة الغير متجانسة من العمالة بيئة خصبة لاعمال التخريب واثارة القلاقل والاضطرابات ، حيث تتبع هذه الاضطرابات من قبل العمال الاجانب للضغط على الحكومات الخليجية بقصد مساومتهم بالفعل مع العمالة الوطنية من حيث الاجور وشروط العمل والمزايا النقدية والعينية مما يؤثر مستقبلا على الامن الوطني لتلك الدولة ومايرافقها من ضغوطات (9).

3- المشاكل الاقتصادية

تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بأنها من التجمعات المؤثرة في اقتصاد العالم كونها مركزا رئيسيا لمصادر الطاقة في العالم ، وان الاعتماد النسبي الكبير لاقتصاديات دول المجلس يمثل تحديا لاقتصاديات هذه الدول، حيث يضعها تحت رحمة التطورات في الاسواق العالمية ، حيث ان القطاع النفطي غير مدرج ضمن محادثات تحرير التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية ،وعليه لايمكن حدوث توافق عالمي على المتغيرات المرتبطة باسعار النفط ،اذ انها تتأثر بعوامل متنوعة سياسية واقتصادية مثل الاوضاع السياسية في

الشرق الاوسط كالعنف في العراق والملف النووي الايراني ، وامريكا اللاتينية كتهديدات فنزويلا بقطع الامدادات عن الولايات المتحدة ، وحالات عدم الاستقرار في افريقيا كتهديدات انابيب نقل النفط في نيجيريا للنهب والمضاربات والشائعات (10)، كما ان احدى النقاط الرئيسية المثيرة للقلق هي النمو السكاني السريع في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بانتاجية السكان في العمل ، واذا بقيت عائدات الحكومة ثابتة فأن متوسط دخل الفرد سوف يتقلص في السنوات القادمة (11).

كما ان هناك بعض المشاكل المحتملة بشأن التوجه الاسيوي لبناء علاقات اقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي فالصين والهند توفران فرصا عظيمة للتعاون التجاري دون وجود اعباء سياسية كما هو قائم في علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة واوربا ، لذلك فان تعميق مثل هذه الروابط سيكون اشارة للولايات المتحدة بأن لاتأخذ شراكتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون كأمر مسلم به (12).

اضافة الى ماسبق،فأن اهم المشاكل التي تعترض دول مجلس التعاون هو عدم القدرة على التوصل لصيغة موحدة لتحقيق التكامل الاقتصادي وبناء سوق مشتركة بالرغم من انشائها منطقة تجارة حرة عام 1983(13)، وعلان الاتحاد الكمركي في الدوحة عام 2003 ، وعلان قمة الدوحة عام 2008 لاطلاق السوق الخليجية المشتركة(14)، فما زالت تعترضها عدة عقبات منها الاتفاق على نسب الكمارك(15)، والتردد في حسم قرار العملة الموحدة (16).

4- النزاعات الحدودية

يعاني النظام الاقليمي الخليجي من عدة خلافات حدودية بين دوله والتي تؤدي بطبيعة الحال الى المزيد من الاضطراب والقلق في المنطقة كون ان بعض المشاكل الحدودية لاتزال قائمة ومايزيدها بعض الازمات السياسية والاقتصادية التي تطرأ بين الحين والآخر ، كما ان تدخل القوى الخارجية يؤدي الى تفاقم هذه المشاكل حيث تستغل هذه المشاكل في تعميق نفوذها وتأكيد هيمنتها على المنطقة ، ويمكن الاشارة الى ابرزها وهي المشاكل بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، والسعودية والكويت ، والسعودية وقطر ، والسعودية وعمان ، والسعودية والبحرين وقد تم حل بعض هذه النزاعات بصورة مؤقتة لكن هناك نزاعات لاتزال قائمة وتشكل بؤرا للتوتر ومصدر عدم استقرار في المنطقة ومنفذا لتدخل بعض القوى الاقليمية والدولية في المنطقة (17).

ثانيا: التحديات الاقليمية

لاشك ان تتأثر جدلية التغيير والاستمرارية وآفاق الامن والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي بالنهج الذي سيتبع للتعامل مع عدة قضايا جوهرية في المنطقة مثل الوضع في العراق، وكيفية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، وتنامي الدور الايراني في المنطقة وتأثير كل من هذه على مستقبل السياسة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي ،وفيما يأتي سنتناولها كلا على حدة:

1- الوضع في العراق

منذ مايقرب اربعة عقود من الزمن مثل العراق من وجهة دول مجلس التعاون الخليجي مصدرا لعدم الاستقرار والتهديد للامن في منطقة الخليج العربي ،وبعد الحرب على العراق عام 2003 اصبح من الصعب الوقوف على تصور واضح او قراءة متيقنة للوضع في العراق فهي تزيد الوصول الى قناعة ان مايجري في العراق ليس على حسابها ولايشكل خطورة على امنها(18)، فهناك حالة من القلق تشوب الانظمة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب العنف في العراق بعد ان اصبح جاذبا للعديد من الجماعات الارهابية وخشية تسلل هذه الجماعات الى دول مجلس التعاون خاصة بعد نجاح احدى الجماعات بالتسلل الى الدول المجاورة كالكويت خاصة بعد اعلان الانسحاب الامريكي من العراق عام 2012 (19).

اضافة الى ذلك فقد ادى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الى تعزيز النفوذ الايراني في العراق بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام ، لذلك اصبحت توجهات دول مجلس التعاون الخليجي في تعاطيها مع العراق وقضايا المنطقة تضع متغير طموحات ايران في الحسابات وتحاول اعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديدة (20).

كما ان دول مجلس التعاون الخليجي تخشى من المشروع الديمقراطي السياسي في العراق فهذه الدول ترى فيه نموذجا ستكون له انعكاسات سلبية على تركيبة مجتمعاتها لاسيما المطالبة بالاصلاحات السياسية وتغيير الانظمة الحاكمة، وكذلك خشية دول مجلس التعاون من تقسيم المنطقة الى دويلات بعد انكفاء النعرة الطائفية والعرقية فيها وبالاخص الدول الكبيرة كالمملكة العربية السعودية(21)، وتخشى دول مجلس التعاون الخليجي من عودة دور العراق الاقليمي على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والامنية ، فامكانيات العراق النفطية كونه يملك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم قد يدفعه مستقبلا الى التأثير في اسعار النفط في السوق العالمية ومستويات الانتاج مما قد يؤثر على اقتصاديات دولها(22).

مما سبق نرى انه بالرغم من تراجع قوة العراق ودوره الاقليمي الا انه لايزال يشكل تهديد للامن في المدرك الخليجي وتتبع هذه المخاوف من الخلفية التاريخية لطبيعة العلاقة مع العراق والتي كانت دول مجلس التعاون الخليجي الطرف الاضعف فيها، وشراكتها مع الولايات المتحدة التي ادت الى تراجع دور الولايات المتحدة في حمايتها لدول مجلس التعاون ،اضافة الى الامتدادات العرقية والثقافية للعراق مع شعوب دول مجلس التعاون التي عززت مخاوفها من العراق خاصة بعد احداث 2011، واهمية العراق الاستراتيجية وقدراته الاقتصادية التي جعلته محط اهتمام القوى الدولية والاقليمية.

2- النفوذ الايراني

ترى دول مجلس التعاون الخليجي ان امتلاك ايران للبرنامج النووي خطرا يهدد مصير المنطقة بالكامل ،حيث ستصبح الدول غير النووية اسيرة سياسات الدول التي تمتلك التقنية النووية (23)، كما ان مطالبة ايران المستمرة بأن يكون لها دورا في الترتيبات الامنية الخاصة بالمنطقة ككل يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون التي ترى ان الوجود الامريكي عاملا لها لضمان امنها ،وان احتمال تحول المواجهة المتوقعة بين ايران والولايات المتحدة الى حرب اقليمية عواقبه عديدة على امن واقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي (24).

وبعد احداث 2011 تصاعد التأثير الايراني في منطقة الشرق الاوسط بسبب دعمها للنظام السياسي السوري ضد شعبه ودعم المعارضة في البحرين ودعمها للحوثيين للسيطرة على نظام الحكم في اليمن والذي ادى الى توسيع النفوذ الايراني في منطقة الخليج العربي ،كما ان ايران لها نفوذ واسع في العراق الى الحد الذي ترى فيه دول مجلس التعاون الخليجي انه امر غير مقبول بالنسبة لها (25). في ضوء ماتقدم ،تعد ايران لاعبا فاعلا ومؤثرا في العديد من قضايا المنطقة هذا فضلا عن حرفيتها في ادارة ملفها النووي مع خصومها والذي عزز دورها ومكانتها الاقليمية لذلك لايمكن الحديث عن ترتيبات امنية بدون اخذها بنظر الاعتبار .

3- الصراع العربي - (اسرائيل)

على الرغم من ان الساحة الخليجية - (الاسرائيلية) تعد منفصلة عن بعضها البعض على المستوى السياسي المعلن ،الا ان الواقع يشير الى ان الحكومات الخليجية على علاقة بشكل مباشر وغير مباشر مع (اسرائيل)،كما ان مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية - (الاسرائيلية) تواجه محدد امني يتعلق بالمخاطر الامنية التي تواجهها حاليا دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الاستراتيجية (الاسرائيلية) في المنطقة وتصوراتها لامن منطقة الخليج العربي النابعة من تحقيق مصالحها والقضاء على القوى الاقليمية، فبعد تدمير القوة العراقية تحاول (اسرائيل) محاصرة ايران عبرالولايات المتحدة الامريكية ، وبالتالي جعل المنطقة مكشوفة امامها للتطبيع بدون قيود او محددات ، فيما تحاول تقليل خطورة الدور السعودي من خلال الضغط الامريكي عليها لتجسيمها اقليميا(26)، ف(اسرائيل) تعتبر ان احد الاستراتيجيات الفاعلة امام التحدي الايراني هو بناء تحالف لمجموعة دول له رؤية مشابهة لرؤيتها حول ضرورة مواجهة المد الايراني وهذه الدول هي الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) ودول مجلس التعاون الخليجي (27)، ومن هنا ،اعتبرت صحيفة واشنطن تايمز الامريكية ((انه من بين العديد من التحالفات القائمة في الشرق الاوسط هناك تحالف غيرعادي يربط (اسرائيل) ودول مجلس التعاون الخليجي كونها تتشارك نفس المخاوف بشأن البرنامج النووي الايراني))،واضافت الصحيفة ((ان منطقة الخليج العربي تمثل حجر الزاوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية للضغط على ايران ،كما تعد بالنسبة (لإسرائيل)جزء لايتجزأ من الجهود المبذولة لمواجهة الطموحات النووية لايران (28).

كما ان الاضطرابات التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011 غدت المخاوف (الاسرائيلية) من تدخل ايران في منطقة الشرق الاوسط خاصة غزة ولبنان، وهو ماحدث فعلا اذ ان تمدد ايران بالمنطقة عبر رفعها شعار مواجهة اسرائيل وتحرير فلسطين خاصة بعد احداث 7 أكتوبر 2023 والتي خدمت بشكل او بأخر الاهداف والطموحات الايرانية عبر مد اذرعها في المنطقة دون ان تقحم ايران نفسها في هذه الحرب وهو ماقامت به بالفعل بعض الاذرع لاسيما الحوثى وحزب الله في لبنان والعراق (29)

مما سبق يمكن القول، ان لسياسة (اسرائيل) اتجاه منطقة الخليج العربي اثر كبير على السياسات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث ان اي مواجهة عسكرية مع ايران ستكون نتائجها وخيمة على المنطقة لذلك فأن بناء اي سياسة امنية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبارالجانب (الاسرائيلي) وتوجهاتها في المنطقة.

4-الازمة في اليمن

لقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي على الامسالك بورق المبادرة بين النظام اليمني والثورة منذ اليوم الاول لها ،وذلك بحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية، وبحكم كون اليمن خاصرة الجزيرة العربية ، ومن شأن اي اضطراب او قلق فيه ان ينتقل اثره الى دول مجلس اوعلى الاقل يترك تداعياته الخطيرة عليها، لذلك حرصت القوى الكبرى على التأكيد على دور مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع مجريات الثورة وتسوية الازمة اليمنية (30)، فبعد التطورات المتلاحقة التي شهدتها الازمة اليمنية توجهت المملكة العربية السعودية الى تشكيل تحالف عسكري بقيادتها عام 2015 ضم دول مجلس التعاون الخليجي عدا سلطنة عمان والسودان ومشاركات طفيفة من الاردن والمغرب ومصر وعرف باسم (عاصفة الحزم) ودخلت الازمة اليمنية منحى خطير جدا ولم يعد بالامكان التنبؤ بمآلاته ،وهو مااعتبرتهديدا للامن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي (31).

وكان للتدخل الايراني في ازمة اليمن بعد قيام الثورة اليمنية عام 2011 الاثر الكبيرعلى الامن في دول مجلس التعاون الخليجي التي رأت في ذلك التدخل خطرا كبيرا على امنها واستقرارها اذ تصاعد الدور الايراني في اليمن فتنوعت ادواته وتعددت القوى التي يتعامل معها منها دعم الحوثيين واستقطاب عدد من اعضاء مجلس النواب اليمني وبعض نشطاء المؤسسات في المجتمع المدني ،فضلا عن سعيها لكي تجعل اليمن نقطة انطلاق تمارس من خلالها دورها الاقليمي وتستهدف دول مجلس التعاون الخليجي الست لكي توسع نفوذها في البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي بهدف تعطيل الملاحة الدولية ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي والمصالح الغربية في المنطقة على حد سواء (32). لذلك فأن امن دول مجلس التعاون الخليجي واليمن لايمكن فصلهما نظرا للموقع الجغرافي والدور الاقليمي لدول مجلس التعاون الذي فرض عليها التدخل وعدم الوقوف موقف المتفرج لتقليل التبعات السلبية لهذه الاحداث على مصالحها الامنية والسياسية .

ثالثا:التحديات الدولية

ان القضايا الامنية التي يمتد نطاقها الى خارج منطقة الخليج ،او تلك التي يقع منشؤها خارج المنطقة من حيث الاساس،لابد ان تفرض تأثيرها على الترتيبات الامنية في المنطقة ومنها ماياتي:

1-الوجود العسكري الامريكي

تعد منطقة الخليج العربي من اكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الامريكية ،نظرا لطبيعة وحجم المصالح الغربية عموما والامريكية خصوصا،وكذلك ديمومة واستمرارية مصالح الدول الصناعية المتقدمة تأتي من خلال كونها بعيدة عن اي مصدر للتهديد، وبعد الحرب على العراق عام 2003عزمت الولايات المتحدة على تبني سياسة جديدة اتجاه المنطقة تقوم على اعادة تقييم علاقاتها وروابطها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتغيير مناطق الوجود العسكري الامريكي عبر اعطاء ثقل اكبر للعراق للاستفادة من موقعه الجغرافي وجعله قاعدة للانطلاق لتحقيق اهدافها في المنطقة (33)، واستمر هذا الوجود الا انه تم الانسحاب نهاية عام 2011 بموجب اتفاقية سحب القوات الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام 2008 ،ولم يمضي وقت كبير على انسحاب القوات الامريكية حتى تقدمت الحكومة العراقية بطلب رسمي للولايات المتحدة الامريكية لمساعدة قواتها في الحرب على داعش عام 2014 ،وجاءت هذه الدعوة بناء على ماقره اتفاق الاطار الاستراتيجي بين

الدولتين والذي تضمن في القسم الثالث منه التعاون الدفاعي والامني ، وبذلك ادخلت الولايات المتحدة الامريكية 5000 من قواتها للحرب ضد داعش توزعو بين مدرب ومختص فني ومستشار عسكري وامني وقوات مهام خاصة في العديد من المواقع العسكرية في العراق كما تمركزت في العديد من القواعد العسكرية منها قاعدة بلد وعين الاسد وفكتوري (النصر) وقاعدة التاجي والقيارة و (k1) اضافة الى ثلاثة قواعد بالشمال كالحريفي اربيل وقاعدتين بالقرب من سنجان وحلبجة (34).

على الرغم من كثافة الوجود الامريكي في العراق الا انها عززت من وجودها في دول مجلس التعاون الخليجي ففي قطر تعتبر قاعدة العديد اكبر منشأة عسكرية امريكية في الشرق الاوسط واكبر قاعدة جوية في الخارج ،وقد ضمت قطر ثلاث منشآت عسكرية امريكية اخرى قبل عام 2021 هي قاعدة السليبية ومعسكر السليبية ونقطة امداد الذخيرة فالكون ،والتي استخدمت مركز للدعم اللوجستي ومستودعا لتخزين المعدات، ويوجد في الكويت اكثر من 13 الف جندي امريكي بحسب احصائيات وزارة الخارجية الامريكية يتمركزون في قاعدة عريفجان وقاعدة علي السالم الجوية وقاعدة معسكر الدوحة وقاعدة بيورينغ ،وبالرغم من تخفيض الولايات المتحدة لوجودها في المملكة العربية السعودية ونقلتها اكثرها الى قاعدة العديد القطرية الا انها احتفظت بحوالي 2700 جندي امريكي تقتصر مهامهم في التدريب وتقديم المشورة وحماية المصالح الامريكية في المنطقة ولاتقوم بدور قتالي ولاشارك في الحرب على جماعة الحوثيين (بحسب مصادر امريكية عام 2022).وتعمل القوات الامريكية على توفير انظمة دفاع جوي وصاروخي واستخدام الطائرات العسكرية ، وتمتلك الحق في استخدام عشرات المرافق التابعة للجيش السعودي ،اضافة الى قاعدتين هما قاعدة الاسكان الجوية وقاعدة الامير سلطان الجوية، وتعد الامارات حلفا مهما للولايات المتحدة اذ تقدم دعما اساسيا لقواتها العسكرية وطائراتها وسفنها في منطقة الشرق الاوسط وتستضيف 5 الاف عسكري امريكي وثلاث قواعد عسكرية هي قاعدة الظفرة الجوية وميناء جبل علي وقاعدة الفجيرة البحرية، وفي عام 2022 نشرت القوات الامريكية اكثر من 9000 الف جندي امريكي في البحرين يتمركزون في ثلاثة قواعد هي قاعدة الجفير البحرية وقاعدة الشيخ عيسى الجوية وقاعدة المحرق الجوية، اما في سلطنة عمان والتي تضم نحو 600 جندي امريكي كما تملك الولايات المتحدة حق استخدام 24 مرفقا عسكريا في البلاد بما فيها المطارات والموانئ ومجموعة من القواعد العسكرية ابرزها قاعدة مصيرة الجوية وقاعدة المسننة الجوية وقاعدة ثمرت الجوية (35).

ونظرا الى ان منطقة الخليج العربي يعد مركزا مهما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، فهذا يعني بلا شك المزيد من التشديد على الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي ،والذي له العديد من الانعكاسات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تتمثل بالضغط المناظرة على هذه الدول للتعاون بتقديم تسهيلات موسعة للمكونات العسكرية ،كما ان اعتماد دول المجلس على الولايات المتحدة الامريكية كمظلة امنية وشريك اقتصادي جعل من الوجود العسكري الامريكي واقعا لامهرب منه (36).

2- الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود

عمدت الادارة الامريكية منذ 2011 الى الربط بين غياب الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط وانتشار الارهاب الذي يشكل تحديا للادارة الامريكية (37)، كما وجهت الولايات المتحدة الامريكية العديد من الاتهامات لمنطقة الشرق الاوسط عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة كونها تشهد واقعا مترديا في مجال الديمقراطية وتعيش حالة من الانغلاق السياسي والثقافي والتعليمي كون برامجها التعليمية تنتج ثقافة الكراهية ضد الولايات المتحدة والغرب ،حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بوضع اليد على المؤسسات المشتبه في دعمها للارهاب ، كما قامت باجراءات من شأنها ان تؤدي الى تجفيف ماتسميه ب (مناخ الارهاب الثقافية) بالضغط لتغيير المناهج التعليمية والحد من سلطة المؤسسة الدينية واجراء الاصلاحات السياسية ، وكانت الملكة العربية السعودية اكثر الدول التي تعرضت للاتهامات من بين دول مجلس التعاون الخليجي ، كما ان الخطاب الامريكي الموجه لها كان مقرونا بلغة التهديد المبطنة (38) ،بحكم ان خمسة عشر من منفذي الهجوم عام 2001 والبالغ عددهم 19 شخص هم مواطنون سعوديون (39) . لذلك مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطا مختلفة على دول مجلس التعاون الخليجي كانت نتيجتها توقيع اتفاقية التعاون الامني المشترك عام 2003 للتعاون الامني وتبادل المعلومات ودعم اجهزة الامن وتجييف منابع الارهاب وتعديل المناهج الدراسية (40).

واصبحت العلاقة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والارهاب علاقة وثيقة اذ ان تنامي تلك العلاقة تضاعف تلك التهديدات وتعزز في حالات اخرى من قدرة الكيانات الارهابية على البقاء (41)،واكد الامين العام المساعد للشؤون الامنية بالامانة العامة لمجلس

التعاون الخليجي ان الارهاب والجريمة المنظمة ابرز التحديات الامنية التي تواجه دول المجلس ، كما اكد على ان دول مجلس التعاون جزء لا يتجزأ من النسيج الدولي لذلك فهي معنية بمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة بصفتها مشكلة عالمية (42).

3- صفقات التسلح

لقد تحولت دول مجلس التعاون الخليجي الى ما شابه الجائزة الكبرى التي تتنافس عليها الدول والشركات المهتمة بتطوير وصناعة الاسلحة والمعدات العسكرية (43) ومما لاشك فيه ان دول مجلس التعاون الخليجي تختلف في سياستها التسليحية من دولة الى اخرى تبعا لحجم وكمية صفقات الاسلحة التي تبرمها الدول الكبرى ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية حظيت بحصة الاسد في العقود التسليحية التي ابرمتها دول مجلس التعاون الخليجي (44)، وتعتبر المملكة العربية السعودية اكثر دول مجلس التعاون الخليجي انفاقا على التسلح ، ففي اطار سعيها لان تكون قوة مهمة في الاقليم بالاضافة الى دورها في امن منطقة الخليج العربي ، بالاضافة الى ادراكها لاهمية التسلح في اطار بناء مقومات الدفاع ، فالموقع الكبير فرض عليها التحسب لحمايته بامتلاك قوة عسكرية متمكنة بالاضافة الى ايران التي تعتبرها المملكة العربية السعودية تهديدا دائما لها ، كل هذا دفعها للتسلح بوتائر متصاعدة حتى اصبحت اكبر مستورد للسلاح في العالم (45).

اما الامارات العربية المتحدة فقد قامت بعقد العديد من صفقات التسلح كوسيلة لتحديث وتطوير قواتها المسلحة منها عقد صفقة مع الولايات المتحدة لاقامة منظومة دفاعية في الشرق الاوسط تحت عنوان مجابهة التهديد الصاروخي الايراني والتي اشتركت فيها ايضا المملكة العربية السعودية (46) ، كما ان الكويت لاتقل اهمية عن المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة في مجال عقد صفقات التسلح مع الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية (47)، كما اعلنت الولايات المتحدة ان الكويت ستكون حلفا رئيسيا خارج حلف شمال الاطلسي (الناتو)، مما يسهل عملية بيع الاسلحة للكويت ، اما سلطنة عمان وقطر والبحرين فتعد الاقل انفاقا على التسلح مقارنة مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة (48).

نتيجة لما سبق يمكن القول ان صفقات التسلح الضخمة هذه لاتخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي بقدر ماتخدم المصالح الاقتصادية والمالية والصناعات العسكرية للدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، فهي تؤثر بشكل مباشر على الامن في المنطقة وبصورة سلبية ، اذ انها تزيد من قدرة الولايات المتحدة على ادارة شؤون المنطقة بما يخدم مصالحها ، فهي تستورد 50% من احتياجاتها من الاسلحة من الولايات المتحدة الامريكية ، فالاهداف الحقيقية وراء اشراك المنطقة في برنامج الدفاع الصاروخي هو تسخير دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق اهداف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ولتدعم الدفاع الخليجي ضد التهديدات الواردة والمحتملة ، كما ان هذه الصفقات مفيدة بشروط تعسفية وتخضع للمتابعة والمراقبة من قبل الولايات المتحدة الامريكية مما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي مخرقة عسكريا بسبب عدم سرية معلوماتها العسكرية (49) ، كما ان صفقات السلاح هذه مكلفة اقتصاديا اذ زاد انفاق دول مجلس التعاون الخليجي على التسلح بنسبة كبيرة وهو ما يعني مستقبلا حرمان هذه الدول من فرص التنمية الحقيقية التي تقود الى التطور (50).

وعليه فان عدم ادراك دول مجلس التعاون الخليجي لكيفية تحقيق الامن فيها دفعها الى سباق لشراء الاسلحة بكمية كبيرة لدرجة ان تكون بمثابة عبئ على اقتصادها بسبب تكاليفها الكبيرة وامنها بسبب الانكشاف الامني حيث تستورد سلاحها من الخارج ويشرف على التدريب والصيانة مستشارين من الدول نفسها.

المبحث الثاني : السياسات الامنية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي

لاشك ان الامن والحفاظ عليه من الاهداف الاساسية التي تسعى الدول الى تحقيقها ، وهي مسألة تحظى باولوية قصوى في دول مجلس التعاون الخليجي حيث قامت ولازالت بجهود كبيرة ومميزة سواء على مستوى فردي وجماعي ، ولا يمكن تحقيق الامن في دول مجلس التعاون الخليجي الا بانتهاج استراتيجية متكاملة اذ ان الامن في دول مجلس التعاون لا يقتصر على الجانب العسكري فقط بل يتعدى الى الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك لا بد من انتهاج عدة سياسات لتحقيقه وهي كالآتي:

اولا: السياسات المحلية

مما لا شك فيه ان تحقيق الامن الخليجي لا يتم الا بتعزيز الامن المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي والذي يتم عن طريق مايلي :

1-التكامل في المجال العسكري والدفاعي

حظي العمل العسكري المشترك باهتمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية نشأته انطلاقا من قناعة راسخة بوحدة الهدف والمصير،بالاضافة الى حقائق الجغرافيا والتاريخ المشترك ، وبذلك تم اقرار عدد من الدراسات والانظمة والاستراتيجيات التي اخذت بالحسبان الامكانيات المتوفرة والمتطلبات الدفاعية ومصادر التهديد وحجمها وتنوعها ،وابرز ماتحقق من انجازات ففي العمل العسكري الخليجي المشترك (51) :

1- اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون والتي نصت على تعزيز العمل المشترك ورفع قدراتها الذاتية الجماعية لتحقيق اعلى مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك ،والاستمرار في تطوير قوات درع الجزيرة ،ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة واعطاء الاهمية لتأسيس وتطوير قاعدة الصناعة العسكرية .

2- الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون والتي اقرت في الدورة الثلاثين للمجلس عام 2009 واعتبرت انجازا مهما وخطوة اساسية على طريق بناء المنظومة الدفاعية المشتركة لدول المجلس ، والتي حددت رؤية استراتيجية واضحة وتعزيز وتنسيق تكاملها وترابطها وتطوير امكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها وردع العدوان ومواجهة التحديات والازمات والكوارث.

3- قوات درع الجزيرة والتي كانت اولى خطواتها عام 1982 حيث صدر قرار بإنشاء قوة درع الجزيرة، وجرى تطويرها عام 2006 الى قوات درع الجزيرة المشتركة ،وفي عام 2009 تم تعزيزها بقوة تدخل سريع ،وفي عام 2013 تم تطويرها لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي بسمى (قيادة قوات درع الجزيرة) .

4- القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس والتي تعنى بتخطيط وادارة العمليات العسكرية المشتركة، ومساندة وتعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس لمواجهة التهديدات والحفاظ على المصالح .

5- مركز العمليات البحري الموحد ففي الدورة الثالثة عشر 2014 تقرر انشاء مركز العمليات البحري الموحد في البحرين وتم افتتاحه في 2016.

6-التكامل الدفاعي من خلال تسخير القدرات الشاملة والعمل على تنسيقها وتطويرها وتكاملها كقدرات جماعية لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات الحالية والمستقبلية .

7-الاكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والامن ومقرها الامارات العربية المتحدة والتي تولي اهتمام كبير لمواكبة التطور المتسارع في مجال العلوم والمعارف العسكرية والامن ولتكون احد الصروح العلمية المهمة في مجالات البحوث والتطوير والاستدامة المعرفية.

2- الاصلاحات السياسية

خضعت فكرة الاصلاح السياسي لجدل مستمر في مختلف الاوساط الفكرية والسياسية وتبلور تصور خلاصته ان الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي يرتبط بجهود الاصلاح والتحديث في الدول الاعضاء كلها ، وهو مايسمى بالمسار المزدوج للاصلاح والذي يخدم الاتجاه العام على الصعيدين الداخلي والخارجي. ان دول مجلس التعاون الخليجي ليس لديها اي حساسية من فكرة الاصلاح السياسي شريطة ان تأخذ هذه الاصلاحات في الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية لخصوصية المجتمع الخليجي ، اذ ان المشاريع الحالية تدخلية ولاتحاكي المجتمعات الخليجية وجاءت لنقض تعزيز الديمقراطية من اجل مكافحة الارهاب ، وجل ما عملت عليه مراعاة مصالح الدول الغربية بالدرجة الاساس ، لذلك لم تحقق نتيجة ملموسة في التطبيق العملي حتى الوقت الحاضر، اذ لا بد من اعادة ترتيب الاولويات على ان يأخذ الشأن الداخلي الاولوية الاولى ، بتوسيع الاطر التي تقود الى تحقيق الوحدة الاندماجية لدول مجلس التعاون الخليجي وبما ينسجم مع اهداف تأسيس المجلس منذ ثلاثين عاما (52) ، وفي ذات السياق يجب على حكومات دول

مجلس التعاون الخليجي ان تدعم المشاركة الشعبية باعتبارها ضامنا لفاعلية وشفافية مشاريع بناء الدولة ومهمتها الاساسية التقريب بين الشعب والحكومة لتحقيق مصالح الشعب بعيدا عن تمركز السلطة في ايدي اشخاص معينين مما يزيد في ثقة المواطن في صناع القرار (53).

3- تحقيق التكامل الاقتصادي

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بكونها قوى قديمة في مجال الطاقة كما ان التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والاستثمارات والتجارة والخدمات اللوجستية والنقل والبنى التحتية جعلها مندمجة في سلاسل توريد عالمية، لذلك فهي تحتاج الى تطوير ادوات اقتصادية ومالية وتعزيزها لتمكينها من ان تصبح قوة فعالة، والاولوية هي لتعجيل تكاملها الاقتصادي والمالي، بدءا بالبنية التحتية الاساسية من اجل تحقيق وفورات في الحجم وزيادة في الكفاءة، ويشكل التكامل الاقتصادي ركيزة اساسية لاصلاح السوق المشتركة وتطبيقها، ما يسمح لها بالتفاوض ككتلة اقتصادية متمكنة (54)، ويتم ذلك من خلال (55):

أ- تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي مثل السياسات الكمركية والضريبية والمالية مما يسهل حركة التجارة والاستثمار بين دول المجلس.

ب- توحيد الانظمة القانونية والتشريعية في بعض المجالات مثل القوانين التجارية والمدنية والجنائية، مما يسهل حركة الافراد والمؤسسات بين دول المجلس.

كما انه من الضروري احداث تغيير هيكلي في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي والبحث عن وسائل بديلة للنفط كمصادر لاقتصاديات هذه الدول، حتى لا تبقى مرهونة بارتفاع وانخفاض اسعار النفط، لذلك يجب الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي والصناعي. ومما لاشك فيه ان سرديات الامن القومي تؤثر بشكل مباشر على قرارات السياسة الاقتصادية وتستخدم رؤوس الاموال والموارد المختلفة لتنويع مصادر الدخل القومي (56)، واستخدام التجارة كسلاح يؤثر في الاستثمار والتمويل، اذ تنطوي مصالح الامن القومي على اعادة هيكلة وتصميم سلاسل توريد الغذاء والطاقة والتكنولوجيا بالاعتماد على الذات، خاصة مع بروز كتلتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والصين وروسيا وحلفاؤهما من جهة اخرى وتندرج الدول الاخرى ضمن مجموعة متعددة الوجة والمصالح، وهذا السيناريو يوفر فرصة استراتيجية لدول مجلس التعاون يسمح لها بالبروز كقوة وسطى فعالة من خلال تنظيم واستضافة فعاليات دولية وانتهاج الوساطة الدبلوماسية التي ستؤدي الى التكامل الاقتصادي من خلال انتهاج سياسات (العولمة الاقليمية) والتي ستؤدي الى التكامل مع الاقتصاد في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والدول الافريقية، ومن شأن هذه السياسات ان تقلل من مخاطر الحرب الباردة الجديدة على دول المنطقة (57).

4- تسوية النزاعات الحدودية

العمل على انهاء وتسوية مشكلات الحدود العالقة بين دول مجلس التعاون الخليجي بالطرق السلمية، من دون تدخل اطراف خارجية، فبالرغم من كونها مشاكل قديمة الا ان جزءا منها مازال قائما ومن الممكن ان يؤدي الى صراعات في اي لحظة لعدم وجود اتفاقيات او معاهدات تعالج هذا الموضوع (58).

5- معالجة الاثار السلبية للعمالة الاجنبية

على الرغم من ان العمالة الوافدة لها بعض الميزات الا انها تسبب بعض الاثار السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي منها ديموغرافية واقتصادية وامنية وثقافية واجتماعية، اذ ان التحذير من مخاطرها لم يعد مقصورا على البحث العلمي وتقارير مراكز الابحاث انما اصبحت مشكلة متكررة على لسان عدد من المسؤولين في هذه الدول وان بدون الاعتراف بوجود هذا الخطر لن يتم حل المشكلة من جذورها، ويمكن رسم الخطوط العامة لعلاج هذه المشكلة لتكون منطلقات عامة لاي استراتيجية تهدف الى ايجاد حل لمشكلة العمالة الاجنبية وعلى النحو التالي:

أ- تأهيل الكوادر الوطنية العاملة لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة وتقليل البطالة.

ب - اعادة النظر في سياسات استقدام العمالة ومراعاة استقدام العمالة العربية بدلا عن الاجنبية للحفاظ على الهوية العربية.

ج- النظر بالشريعات الخاصة بتنظيم شؤون العمالة والاهتمام بالاوضاع المعيشية للعمالة ومنع استغلال الذي يتعرضون له لتقليل الجرائم والمخالفات . ويتضح مما سبق ان مواجهة مشكلة العمالة تتطلب منظومة متكاملة من السياسات والاجراءات التي تأخذ في عين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والامنية للمشكلة (59).

ثانيا : السياسات الاقليمية

والتي تضمنت :

1- سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

ان سياسة دول مجلس التعاون الخليجي اتجه العراق ارتكزت على استراتيجية الترقب والانتظار لما ستؤول اليه الاوضاع في العراق الامر الذي أضعف النفوذ الخليجي داخل العراق، وبالتالي فأنها فوتت على نفسها فرصا ومصالح مهمة ، أهمها احتواء التغيير الذي حصل في العراق وتوجيه سياساته ودرء الاخطار المحتملة قبل حدوثها ، فضلا عن تفويت فرصة خلق حالة من التوازن مع النفوذ الايراني داخل العراق ، كما ان هناك عدة محددات للاندماج بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي فبالرغم من تشابه التركيبة الاجتماعية بين العراق ودول المجلس الا انها تبقى متخوفة من الوضع في العراق كونه يعاني من مشاكل ومعوقات على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية فقد بني نظامه السياسي بعد الاحتلال على اساس التوافق الطائفي، وهكذا نوع من الانظمة عادة مايكون هشاً تتعدد فيه مراكز القوى فلا يصمد امام التحديات ، ولم يكن اختيار الولايات المتحدة الامريكية لهذا الشكل من العملية السياسية اعتباطا او خطأ تكتيكا وانما كان خيارا استراتيجيا بأمتياز لبناء مصالح امريكية طويلة الاجل في العراق (60).

2- سياسات دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه ايران

هناك من يرى ان موقف دول مجلس التعاون الخليجي من ايران لايتعدى كونه يعبر عن ادوار مرسومة لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية لاحالة ملف البرنامج النووي الايراني الى مجلس الامن بدلا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والعمل على ضرب ايران كما حصل مع العراق ، الا ان دول مجلس التعاون الخليجي لا تؤيد ذلك لاسباب عدة منها ، ان توجيه اي ضربة عسكرية لايران ستكون تداعياتها وخيمة على دول مجلس التعاون الخليجي ، كما ان دول مجلس التعاون الخليجي ترى ان المجتمع الدولي قادرعلى تفكيك البرنامج النووي الايراني دبلوماسيا ، وترى ضرورة العمل على اتفاق اقليمي لاعلان المنطقة (منطقة منزوعة السلاح النووي) او(منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل) ، كما ان الاحداث الاقليمية مابعد 2011 زادت من تعقيد العلاقات الخليجية - الايرانية ،ومرد هذا التعقيد اعتبار الدعم الذي تقدمه ايران الى سوريا ، ودعمها لحزب الله اللبناني ، ودعمها حركات المقاومة في فلسطين ، ودعمها للحوثيين في السيطرة على الحكم تهديدا مباشرا لامننا ، لذلك عملت دول مجلس التعاون الخليجي لتقوية موقفها بواسطة توفير الحماية لها من قبل قوة خارجية وهي الولايات المتحدة الامريكية وتعزيز قوتها العسكرية من خلال زيادة الانفاق العسكري (61).

3-السياسة الخليجية اتجاه ملف الصراع العربي - (الاسرائيلي)

لايأتي انشغال دول مجلس التعاون الخليجي بالصراع ضد (اسرائيل) من فراغ ، ولايمكن رده فقط الى الالتزامات الاقليمية والواجبات القومية والفرائض الدينية ، بل يمكن احالته ايضا الى مايتطلبه الامن القومي لهذه الدول فهي ليست بعيدة عن هذا الصراع (62)، لذلك اعطت السياسات الاقليمية الخليجية حيزا اوسع لمصالحها الوطنية واعطتها الاولوية على حساب المصالح العربية ، فقد انشأت عدة دول في المنطقة من ضمنها قطر والبحرين والامارات العربية المتحدة صلات باسرائيل منذ التسعينات ، الا ان الاتفاقيات التي وقعتها الامارات العربية المتحدة مع (اسرائيل) عام 2020 شكلت تقدما لافتا في العلاقات ، ومع ذلك مازالت دول مجلس التعاون الخليجي غير مجمعة على طبيعة علاقتها مع (اسرائيل) على الاطلاق ، وتختلف طبيعة العلاقات من دولة لاخرى فبعضها يعارضها بالعلن ويكتفي بالعلاقات السرية غير الرسمية ، الا انه في ظل التهديد الذي مثلته الثورات الشعبية عام 2011 تهافتت دول مجلس التعاون الخليجي على شراء تكنولوجيا المراقبة المتطورة من (اسرائيل) من اجل ضبط شعوبها بفاعلية اكبر ،وقد اضاف هذا الامر

مسارات جديدة للتعاون كما ان بعض الدول اخذت من التقارب كوسيلة للحفاظ على الشراكة الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ ترى دول مجلس التعاون ان انشاء روابط مع (اسرائيل) سيساعدها على تحسين صلاتها الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية (63) ، ومنذ اشتعال الصراع بين (اسرائيل) وحماس في 7 اكتوبر 2023 تحاول دول مجلس التعاون الخليجي تهدئة الازمة واجمعت على وقف اطلاق النار ووصول المساعدات الانسانية الى غزة ،وتحاول الامارات العربية المتحدة والبحرين اللتين وقعتا على اتفاقيات ابراهام 2020 الى موازنة علاقاتهما مع (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية ويتوقع ان تكثف جهودها الدبلوماسية لحل الازمة عبر وسطاء خصوصا الولايات المتحدة الامريكية (64).

4- السياسات الامنية اتجاه الازمة في اليمن

لقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي على الامسك بورقة المبادرة منذ اليوم الاول من الثورة في اليمن ، بحكم التقارب الجغرافي والتاريخي والسياسي وكون اليمن خاضرة الجزيرة العربية ،وبعد سقوط صنعاء بيد الحوثيين عام 2014 وتوقيع (اتفاق السلم والشراكة الوطنية) ومباركة المجلس هذا الاتفاق ، الا ان بعض دول المجلس تراجعت في رضاها عن الاتفاق ، وبعدها جاء الاعلان الدستوري الذي اصدره الحوثيون في 2015 ،والذي تضمن الاعلان عن حل مجلس النواب وتشكيل مجلس وطني بديل ، وبعد استقالة عبد ربه منصور هادي ووصوله الى عدن الغى كل ماقدم عليه الحوثيون واستجد بمجلس التعاون الخليجي للتدخل عسكريا لحماية بلاده وكانت عاصفة الحزم التي اعلنتها المملكة العربية السعودية في 26 مارس 2015 موعد انطلاق العمليات العسكرية ضد الحوثيين من قبل تحالف عربي ضم دول مجلس التعاون الخليجي بأستثناء عمان، بالإضافة الى مصر والسودان والمغرب والاردن ، والتي اعلنت توقفها في 21 ابريل عام 2015 بعد تحقيقها للاهداف التي انطلقت من اجلها ، مع استمرار الضربات الجوية لمواقع الحوثي بعد اعلان وقف العملية ، وفي الوقت الذي تباينت فيه رؤية دول المجلس في كيفية التعامل مع ازمة اليمن من الردع ام الاحتواء ،الا انها تعد اليمن شريك اساسي في الحفاظ على امنها واستقرارها ،كما ان الفراغ الامني في اليمن يعزز المخاوف من فقد السيطرة على مضيق هرمز ومضيق باب المندب وخليج عدن وتحوله لمخاطر القرصنة البحرية (65).

ثالثا: السياسات الدولية

الى جانب السياسات المحلية والاقليمية انتهجت دول مجلس التعاون الخليجي عدة سياسات تباينت بين المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الارهاب والتعاون الدولي العسكري المشترك لتحقيق امنها منها :

1-مكافحة الارهاب

على الرغم من ان الاجراءات الامنية وحدها لا تكفي لمواجهة الارهاب بل بالعكس من ذلك فيجب ان تكون الاجراءات الامنية هي اخر الحلقات في مواجهة الارهاب ، ويجب ان تكون في اضيق نطاق ، ويجب الحرص على الا تؤدي اساليب المواجهة الامنية الى تصعيد مشكلة الارهاب او الى حدوث ممارسات من شأنها اكساب الارهاب ارضا جديدة ، لذلك يجب التركيز على دعم الاجهزة الامنية وتطويرها بكل الوسائل المتاحة لتناسب حجم التهديدات القائمة ، وان تحاط الاجهزة الامنية بالظروف والامكانيات التي تمكنها من اداء دورها بفاعلية وكفاءة افضل، وهناك بعض المقترحات التي تسهم في زيادة قدرات وكفاءات القوات الامنية وهي كالآتي (66):

1- زيادة الاهتمام بتنمية الحس الامني للكوادر الامنية بافصاح المجال لاقامة دورات واصطناع نماذج تجريبية للاحداث لتسهيل التعامل معها مستقبلا وتوسيع المقررات الدراسية في المعاهد ،والحرص على تثقيف رجال الامن ليكونوا على دراية كاملة بالاتجاهات الفكرية التي يتبناها الارهابيون للتصدي للفكر المغلوط ومواجهة عناصره.

2- الحرص على منع تثبيت الكوادر الامنية ، منعا للوصول الى حالة الاسترخاء الامني في حالة استمراريتها ، وتركيز الخطط الامنية للتعامل مع الخطر المتوقع القائم على معطيات موضوعية يمكن من خلالها استشعار وجوده ومواجهته .

3- تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب وعقدت في هذا الصدد عدة اتفاقات واجتماعات دولية لمكافحة تمويل الارهاب وتعزيز المرونة في مواجهه ، وبذل المزيد من الجهود الدولية لتقليص خطر تنظيم داعش ومنع سفر المقاتلين الارهابيين

الاجانب ، والمساهمة بالجهود الامنية لارساء الامن وتطوير المنظومات التشريعية والممارسات الدولية لمكافحة تمويل الارهاب وغسيل الاموال (67).

2- تعزيز التعاون الدولي لتطوير الانظمة الدفاعية

تعمل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الى زيادة نركزها بشأن تطوير قدرات التصنيع الدفاعي على المستوى المحلي ، وتسعى الجهات المؤثرة على المستوى الاقليمي الى تطوير دفاعاتها بالشراكة مع الجهات الدولية ويصنف سوق الاسلحة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي ضمن الممشتريات الى معدات التدريب والمحاكاة ومعدات الحماية وانظمة الاتصالات والاسلحة والذخيرة ، كما عمدت دول الخليج العربي على توسيع قدراتها الجوية بسبب التوترات الجيو سياسية الحالية في منطقة الشرق الاوسط وتورطها في صراعات خارجية ، اذ تستثمر بشكل مكثف في تحديث اسطول طائراتها العسكرية القديمة بجيل جديد ،بالاضافة الى اسطول الطائرات تقدم جيل جديد من الطائرات بدون طيار لدعم مهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ،كما اعلنت المملكة العربية السعودية عام 2020 شراء ستة انظمة تعمل من خلال الانسان الآلي تتسلمها عام 2021 ومن المتوقع ان يتم تسليم 40 نظاما اخرًا بحلول 2026 عام (68)، وشهد عام 2023 ارتفاعا في حجم الصفقات شملت شراء طائرا وانظمة دفاع جوي وصواريخ وانظمة اسلحة اخرى ولم تكن كلها غربية المصدر بل كان للصين نصيب منها ،كما فتحت تركيا ابوابها للخليجين خاصة في مجال الميسيرات ، وتعمقت الشراكة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، لكن تبقى الولايات المتحدة الامريكية الشريك التسليحي الاكبر لدول مجلس التعاون الخليجي (69).

المبحث الثالث: الرؤى المستقبلية للسياسات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي

اولا: تكامل وتوحد دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الامن الجماعي

وفق هذه الرؤية فان الاستراتيجية الامنية المستهدفة يجب ان تنطلق من قاعدة اساسية تتمثل في ان أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها هي مسؤولية شعوبها ودولها بالدرجة الاساس والذ يستدعي تطوير منظومتها الامنية والدفاعية بما يلائم حجم التهديدات التي تتعرض لها المنطقة وتقليل الاعتماد على العامل الدولي في تحقيق الامن ، والذي يقتضي تعزيز التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في مجالات الامن والدفاع ، والعمل على تعظيم القدرات الذاتية من خلال وضع استراتيجية محكمة ودقيقة للاستفادة من امكاناتها بصورة تخدم مصالحها وامنها ، وضرورة استكمال القدرات العسكرية المشتركة خاصة قوات درع الجزيرة باعتبارها النواة التي يمكن ان تتطور الى جيش خليجي موحد وتبني استراتيجية عسكرية خليجية مشتركة لردع ومواجهة جميع التهديدات الخارجية المحتملة ، بالاضافة الى ذلك ضرورة البدء بحوار يشمل جميع دول منطقة الخليج العربي لبناء الثقة بين دول المنطقة ولتكون بداية لبلورة التعاون في الجانب الامني لبناء معادلة امنية تقوم على الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية ، والحد من سباق التسلح ، وكذلك الاتفاق على بروتوكول لتأمين حركة الملاحة والتجارة عبر مضيق هرمز (70) ، وبناءا على ماسبق فان امن دول مجلس التعاون الخليجي يقع بصفة اساسية على عاتقها بشكل اساسي ، ويجب ان تضع لنفسها خطة استراتيجية لتوفير الحماية الخاصة لكل دولة وبالتالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ، وذلك بتوفير الامن والسلامة لمنابع النفط ، وهذا يتطلب منها التنسيق فيما بينها دون الانتظار ان تفرض عليها سياسة امنية من الخارج ورسم خطة استراتيجية تقوم على الموائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونبذ الخلافات ووضع خطة متكاملة للتسليح والتدريب ووضع خطط للتحرك السياسي لدرء الاخطار الاقليمية قبل وقوعها (71).

ثانيا: تحقيق امن دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تعزيز الامن الاقليمي

وفق هذه الرؤية يرى المختصون في المجال الامني ان الامن لا يتحقق الا بالتنسيق مع جهات اخرى ذات تأثير كبير على امن المنطقة ، لذلك فان تحقيق الامن في دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن النظر اليه بمعزل عن الامن القومي العربي ، لان دول مجلس التعاون الخليجي جزء من النظام الاقليمي يرتبط به ، ويؤثر ويتأثر به لذلك من الصعوبة فك الارتباط به ، كما ان أمن مجلس

التعاون الخليجي شهد مزيدا من حالة عدم الاستقرار بسبب اصرار ايران على امتلاك السلاح النووي ، خاصة بعد تزايد نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن وتنامي رغبتها في الاضطلاع بدور اكبر في المنطقة (72).

واعلن مجلس التعاون الخليجي عن ان رؤيته للامن ليست مجرد خطط واهداف استراتيجية بل هي عهد لبناء مستقبل مشترك ، واكد جاسم البديوي الامين العام للمجلس ((ان امن دول المجلس كل لا يتجزأ، خصوصا في ظل ماتشده المنطقة والعالم من عدم الاستقرار، حيث يرتبط ذلك بمبدأ المصير المشترك ، وقد ساهم التكامل السياسي والعسكري والامن بين دوله في استتباب الامن والاستقرار والازدهار الاقتصادي)) ، وتمحورت رؤية المجلس ضمن الجهود المشتركة لتعزيز الامن الاقليمي على النحو الاتي (73):

- 1- تفعيل جهود دول مجلس التعاون الخليجي في حل الخلافات عبر المفاوضات وبالطرق الدبلوماسية وعدم اللجوء للقوة والتهديد.
- 1-2- تكثيف الجهود لتجنب المنطقة تداعيات الحروب ومعالجة الازمات الاقليمية ودعم جهود الوساطة والمطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة والمحافظة على سيادة ووحدة وامن دول المنطقة والتصدي للتدخلات الخارجية.
- 2- تفعيل جهود مبادرة السلام العربية لايجاد حل للقضية الفلسطينية وانهاء الاحتلال (الاسرائيلي) واقامة الدولة الفلسطينية والضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف حاسمة لان استمرار انسداد آفاق الحل يعد عاملا اساسيا لزعزعة الاستقرار في المنطقة ومسوغا لنشر التطرف والعنف.
- 3-4- دعم الجهود الاقليمية والدولية للحفاظ على امن المنطقة وجعلها منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ، ودعم ضمان حق الدول في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية.
- 4- تعزيز جهود مكافحة الارهاب وجميع اشكاله والعمل على تجفيف منابع الارهاب.
- 5- تعزيز القدرات الذاتية وتعميق الشراكات الدولية والاقليمية للتنسيق والحفاظ على امن الممرات المائية والتصدي للانشطة التي تهدد الملاحة البحرية والتجارة الدولية وامدادات الطاقة.
- 6- رفع مستوى الامن السيبراني لمواجهة الجرائم الالكترونية وتفعيل الشراكات مع الاطراف الاقليمية والدولية لتعزيز الامن السيبراني.
- 7- العمل على استقرار اسواق الطاقة بما يجنب دول مجلس التعاون الخليجي التذبذب بالاسعار وتداعياتها الاقتصادية.
- 8-9- العمل لايجاد حل للتعامل مع تحديات التغير المناخي وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي يعزز تطوير وتوظيف الطاقة المتجددة والاستخدام الامثل للمواد الهيدروكربونية والحفاظ على البيئة الطبيعية ورفع مستوى الغطاء النباتي ، ومواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الامن المائي والغذائي.

ثالثا: استمرار الاعتماد على العامل الخارجي لتحقيق امن دول مجلس التعاون الخليجي

تتبع هذه الرؤية من تصور مفاده ان دول مجلس التعاون الخليجي لا تستطيع الحفاظ على امنها منفردة ، مما استدعى الاعتماد على توفير الحماية لامن دوله على القوى الخارجية الاجنبية، واعتمدت الولايات المتحدة عدة صيغ لتحقيق الامن لدول مجلس التعاون اهمها(74):

- 1- الوجود الامريكي المباشر في المنطقة والذي ينقسم الى سياسي ويتمثل بالعلاقات المميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وعسكري يتمثل بمكافحة الارهاب والتعاون في المجال العسكري .
- 2- النظام الراسي في الامن وهو نظام متعدد المستويات يبدأ بالتعاون الثنائي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية ، والثاني الذي يعتمد على (المنتدى الاقليمي لامن الخليج) ، والذي يربط اطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الامنية القابلة للتوسع والانكماش بحسب الاحتياجات الامنية .
- 3- توسيع رقعة حلف شمال الاطلسي بحيث يمتد هذا الحلف الى منطقة الخليج العربي من خلال انشاء حلف دفاعي اقليمي.

ولطالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى تعزيز التعاون الامني متعدد الاطراف في الشرق الاوسط ، الامر الذي ادى الى تحولها من دور (الضامنة الامنية) الى دور (الدامجة الامنية) ، وتم تنفيذ هذا التحول من خلال الجهود الدبلوماسية الدفاعية لبناء التحالفات والتدريبات العسكرية لحين التوافق بين الشركاء وساهمت ثلاث عوامل في تسريع هذا الدمج وهي (75):

- 1- التقدم التكنولوجي السريع الذي جعل تبادل المعلومات والاستثمار في الاجهزة اقل كلفة.
- 2- اتفاقيات ابراهام وانتقال (اسرائيل) الى محفظة القيادة المركزية الامريكية والتي سهلت العلاقات الرسمية وغير الرسمية بينها وبين دول المنطقة.
- 3- توصل المزيد من الحكومات الى نتيجة مشتركة مفادها ان ايران تشكل التهديد الاكبر في المنطقة.

وبعد تواصل العديد من دول مجلس التعاون الخليجي مع موردين اوربيين وصينيين وامريكيين لشراء انظمة دفاعية ، اتخذت الولايات المتحدة موقفا واضحا تجاه دمج انظمة الدفاع الروسية والصينية مع المعدات الامريكية ، وبالتالي اذا ارادت دول مجلس التعاون الخليجي الحصول على نظام للدفاع الجوي الصاروخي المتكامل فعليها الالتزام بشراء انظمة امريكية او اقتناء انظمة من مصادر موثوقة اخرى، وبالتالي تشكيل فرق عمل مشتركة للتركيز على الدفاع الجوي والامن البحري حتى في خضم الازمات الاقليمية .

مما سبق نرى ان التكامل والتنسيق الاقليمي هو انسب رؤية لتحقيق الامن والاستقرار لدول الخليج العربي ، فالامن بالخليج العربي مرتبط بالامن الاقليمي ويؤثر ويتأثر به ، لذلك لا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحقيق الامن بالاعتماد على الجهود الذاتية فقط ، من جهة اخرى لا يمكنها الاعتماد على العامل الخارجي في تحقيق الامن بسبب تضارب المصالح الخليجية الامريكية وتفضيل الولايات المتحدة الامريكية مصالحها على حساب دورها كضامن للامن في منطقة الخليج العربي وفشلها في ضمان أمن المنطقة خاصة بعد الانكشاف الامني بعد الثورات العربية عام 2011 ، والذي جعل منطقة الخليج العربي عرضة للمخاطر والتهديدات .

الخاتمة:

اولت دول مجلس التعاون الخليجي اهتماما كبيرا ومتواصلا لقضية الامن ونبع هذا من الادراك الخليجي لحساسية قضية الامن بسبب اهمية المنطقة اقتصاديا وامنيا وعسكريا ، حيث بقيت قضايا الامن على رأس اجندة عمل المجلس طوال اكثر من ثلاث عقود ، اذ تحتل التحديات الامنية بؤرة اهتمام الخطاب السياسي الخليجي ، وبعد عام 2011 اخذت التهديدات الامنية والمخاطر تأخذ منحى اخر واصبح تأثيرها اكبر على امن واستقرار دول المجلس ، لذلك فان النمط القائم على ردود الافعال الذي اعتمد في رسم السياسة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي لم يعد مجديا، ولا بد من الاخذ بأجراءات اكثر حزم في مواجهة التهديدات والتدخل المباشر في درء الاخطار التي تحيط بها وعدم الاعتماد بشكل اساسي على الجانب الخارجي في تحقيق الامن وخلصت دول مجلس التعاون الى اتخاذ عدة اجراءات منها:

- 1- الاخذ باجراء اصلاحات داخلية من خلال تدعيم الامن الداخلي واجراء اصلاحات سياسية ومعالجة المشاكل الاجتماعية وتفسير المشاكل الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي وزيادة التعاون الامني ولاستخباراتي فيما بينها.
- 2- تعزيز التعاون في مجال مكافحة الارهاب والجرائم الالكترونية وزيادة التطوير والتنسيق في جانب الامن السيبراني والتعاون الاستخباراتي والامن الداخلي وتطوير المنظومات التشريعية .
- 3- تعزيز و توحيد الجهود الدفاعية والعمل على تطوير قوات درع الجزيرة وزيادة عمليات التدريب المشتركة لتحقيق الامن المشترك وحماية دول مجلس التعاون والحفاظ على استقرارها.
- 4- العمل على ايجاد حلول مناسبة في التعامل مع القضايا الاقليمية كالملف لنووي الايراني والصراع العربي - (الاسرائيلي) وتحييد النفوذ الايراني في منطقة الشرق الاوسط ، عبر حل الخلافات بالطرق الدبلوماسية ودعم جهود الوساطة وتعزيز الشراكات الاقليمية والدولية للحفاظ على امن الممرات المائية من خلال توفير الدعم وتنسيق الجهود الاقليمية والدولية .
- 5- تعزيز التعاون العسكري الدولي وزيادة الانفاق على تطوير التسليح والانظمة الدفاعية بالاعتماد على اكثر من مصدر لتوريد السلاح وانظمة الحماية والدفاع .

1-6- تعزيز الامن الاقتصادي بتوفير الحماية لامدادات الطاقة واستمرار تدفق النفط للاسواق العالمية ، وتعزيز التكامل الاقتصادي والمالي بين دول مجلس التعاون الخليجي ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وتنويع الاقتصاد بالاعتماد على بدائل اخرى غير النفط .

6- مواجهة التغير المناخي من خلال المشاركة بالجهود الدولية للحد من مخاطر الانبعاثات الغازية والحد من التلوث البيئي .
2- لذلك ومما سبق نرى ان دول مجلس التعاون الخليجي تسعى الى ايجاد آليات تنفيذية للسيطرة على اي بؤر للتوتر او فرص ممكن ان تؤدي الى اندلاع ازمات ممكن ان تؤثر على امن المنطقة لذلك من المتوقع ان تشهد دول مجلس التعاون الخليجي مزيدا من التنسيق الامني خليجيا وعلى مستوى الاقليم والذي من المتوقع ان يشمل دول اقليمية اخرى ، كما انها لاتغفل اهمية توحيد جهودها المشتركة في تحقيق الامن ، ولا تتخلى عن الدور الامريكي كضامن للامن في المنطقة لكنها تحولت في سياستها الامنية من سياسة ردات الفعل والدور الدفاعي الى سياسات التدخل و المساهمة في تحقيق الامن .

المصادر:

- 1- عبد الخالق عبد الله ، النظام الاقليمي الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (114) ، مركز الدراسات الدولية ، الاهرام ، القاهرة ، 1993، ص 31.
- 2- عبد الرضا علي اسيري ، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الساسة الدولية ، العدد (167)، المجلد (42)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، 2007 ، ص 47.
- 3- آلان غرينتش ودومنيك فيدال ، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة ، ترجمة: ابراهيم العريس ، شركة الارض للنشر ، 1991 ، ص 243.
- 4- محمد مجاهد الزيات ، المشهد في الخليج والجزيرة العربية : مستقبل الاوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية ، اوراق الشرق الاوسط ، العدد (52)، المركز القومي لدراسات الشرق اوسطية ، 2011، ص 179.
- 5- محمد مجاهد الزيات ، المصدر السابق ، ص 140، 141.
- 6- صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي : اسسه وابعاده ، دارالكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1986، ص 262.
- 7- حميد مزهر ، المملكة العربية السعودية والغرب وأمن الخليج العربي ، ترجمة : عدنان عبد الواحد ، السلسلة الخاصة (90) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1992، ص 572.
- 8- مايكل بوناين ، النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما في أمن الخليج : أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابو ظبي ، 1998، ص 342.
- 3- 9- عبد الملك خلف التميمي ، الاثار السلبية للهجرة الاجنبية في اقطارالخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1983، ص 292.
- 9- سوبارامان نارايان ، الاهتمام الاقتصادي الاسيوي المتنامي بمنطقة الخليج العربي : النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية ، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ابوظبي ، الطبعة الاولى ، 2008، ص 295.
- 10- سوبارامان نارايان ، المصدر السابق ، ص 309.
- 11- توفيق الانباري ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي بين التطور الودودي والانكفاء الاقليمي ، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، العدد 37، جامعة بغداد ، 2003، ص 86.
- 12- هشام هبة ، مجلس التعاون الخليجي: قراءة تقييمية لعملية التكامل الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية ، الاهرام ، القاهرة ، 2003، ص 321.
- 4- 14- سماء محمود ، القم الخليجية ... ملاحظات عامة ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، العدد 40 ، جدة ، 2008، ص 41.

- 5- 15- يوسف الن خليل ، تحديات مجلس التعاون الخليجي بعد قمة زايد ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، العدد 5 ، دبي ،ص 37.
- 6- 16- احمد المرشد ،مستقبل التعاون الخليجي في ضوء مقررات القسم الخليجي ،مركز الخليج للابحاث ،العدد 40،دبي ،2008،ص 35.
- 7- 17- عبد الفتاح علي سالم الرشدان ،الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية ، مركزالجزيرة للدراسات ، قطر، الطبعة الاولى،2015،ص 60.
- 8- 18- عبد الجليل زيد مرهون ،متغيرات الامن في الخليج العربي ، العربية ، 2007
- 9- www.alarabiya.net
- 10- 19-علي محمد علوان ، اثر احتلال العراق على مسار العلاقات الكويتية - الامريكية ، نشرة شؤون عراقية ،لامركز الدراسات العراقية ، العدد 5 ، 2008 ، ص 9.
- 11- 20- نوفل قاسم علي الشهبان ،قراءة في العلاقات الاقتصادية للعراق بدول الجوار وامكانية تطويره ،مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل ،2008.
- 12- www.wata.cc
- 13- 21- حميد شهاب احمد ، العراق ومنطقة الخليج ،مجلة العلوم السياسية ،مركز الدراسات الدولية ، العدد 37 ،جامعة بغداد ، 2008 ، ص 186-187.
- 14- 22- عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية المريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط ،مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 33، جامعة بغداد ،2007 ، ص199.
- 15- 23- جاسم يونس الحريري ، تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 167 ،المجلد 42 ، القاهرة ،2007 ،184.
- 16- 24-كفاح عباس رمضان الحمداني ، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي من البرنامج النووي الايراني ،متابعات اقليمية ،مركز الدراسات الاقليمية ، العدد 1 ،السنة 3 ، جامعة الموصل ، 2006،ص11.
- 17- 25- احمد عبد الامير الانباري ، العلاقات الايرانية- الخليجية وتطوراتها بعد العام 2011، مجلة دراسات دولية ، العدد 66 .
- 18- www.researchgate.net
- 19- 26- ياسر قطيشات ، مستقبل العلاقات الخليجية و (اسرائيل)، الحوار المتمدن ،العدد 3259 ،2011،ص6.
- 20- www.ahewar.org
- 21- 27- سما الاخبارية ، اسرائيل ودول الخليج (تجميد مقابل تسوية)،مركز دراسات الامن القومي الاسرائيلي ،2009.
- 22- www.samanews.com
- 23- 28-العلاقات الاسرائيلية - الخليجية اكثر متانة مما تبدو عليه والسبب ايران ،2011
- 24- www.aljazeera.net
- 25- 29- سارة امين ،تبديل الادوار كيف تستخدم ايران اذرعها في حرب اسرائيل على غزة ،2023.
- 26- Resegypt.com
- 27- 30- احمد ناجي، مخاطر الاستراتيجية السعودية المرتكزة على الامن في اليمن،مركز مالوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط ،2023.
- 28- Carnegie-mec.org
- 29- 31- عبد الله حسين الموسوي ،الازمة اليمنية تأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020)،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الاداب العلوم،جامعة الشرق الاوسط ،2020،ص71.
- 30- 32-عبدالله حسين الموسوي،المصدر السابق ،ص50.

- 31-33- سمرد زكي الجادر، محمد وائل القيسي، احتمالات التوظيف الأمريكي للعراق اتجاه دول الجوار الاقليمي وابعاده المستقبلية :
دولالخليج العربي انموذجا، الراصد الاقليمي مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل ،2011،ص4.
- 32-34- مثنى العبيدي ،التواجد العسكري الامريكي في العراق ... المهام والتحديات، مقال تحليلي ،المركز المصري للفكر والدراسات
الاستراتيجية ،2020،ص4،3.
- 33-35- القوات الامريكية في الشرق الاوسط قواعد وجنود لحماية مصالح واشنطن ،الموسوعة ،الجزيرة.
- 34- www.Aljazeera.net
- 35- جون بترسون ، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الامن الاقليمي : سلاح ذو حدين، النظام الامني
في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ، الطبعة
الاولى ،2008،ص225،224.
- 36-37- اشرف محمد عبد الله ياسين ، السياسة الامريكية اتجاه الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، المجلة العربية للعلوم
السياسية ، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010، ص 76.
- 37-38- اشرف محمد ياسين ، المصدر السابق ،ص 80.
- 38- درية شفيق بسبوني ،الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة الخليج العربي ،جدلية المصلحة والتدخل ، كراسات استراتيجية ،العدد
175 ،السنة 17، 2007 ،ص39.
- 39- معتز عبد اللطيف خطيب ، الجدل السياسي والمعرفي في تغيير المناهج ،2010.
- 40- www.alwihda.com
- 41- ايمان رجب ، تطور العلاقة بين الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ، وحدة الدراسات الامنية والعسكرية ، مركز الاهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ،2022.
- 42- فتح الرحمن يوسف ،مسؤول امني خليجي : الارهاب والجريمة المنظمة ابرز التحديات الامنية ، الشرق الاوسط ، 1016.
.Alawsat.com
- 43- طبيعة مساعدات امريكا لدول الخليج العربي ... وماذا تقدم بالمقابل ، تقرير واشنطن ، معهد الامام الشيرازي الدولي ، واشنطن .
- 44- www.siironline.org
- 45- مراد ابراهيم الدسوقي، تجارة السلاح والامن القومي في منطقة الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 112،مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية،الاهرام،القاهرة ،1995،ص181.
- 46- منعم العمار ،واسماعيل الحياي،سباق التسلح التقليدي في الشرق الاوسط ،سلسلة آفاق،العدد 12،المكتبة الوطنية ،بغداد،
1995،ص24.
- 47- مرنا قرعوني ،امريكا تسلح الخليج حماية لامن (اسرائيل)،صحيفة البناء،2012.
- 48- www.albeathmedia.sy
- 49-47- غازي احمد خليل ،تخزين الاسلحة في منطقة الخليج العربي ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 8، جامعة
بغداد،2000،ص181.
- 50-48- طبيعة مساعدات امريكا لدول الخليج...، مصدر سبق ذكره، ص3.
- 51-49- طلعت مسلم ،الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الاولى،
1998،ص20.
- 52-50- نادية المختار ، المشروع الامريكي الشامل للمنطقة العربية ، مجلة شؤون سياسية ، العدد 4 ،السنة الاولى، مركز
الجمهورية للدراسات السياسية ،بغداد،1995،ص21.
- 53-51- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الانجازات الرئيسية .
- 54- www.gcc-sg.org

- 52-55-خضير عباس الندوي، الاصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون ... بين الضغوط الخارجية والحاجات الوطنية ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث،2011.
- 56- Araa.sa
- 53-57- سهام الادريسي ،معوقات التطور السياسي في دول الخليج العربي ،مجلة الشرق للسياسات والثقافة،2016.
- 58- Journal m p c
- 54-59- ناصر السعيد، دول مجلس التعاون الخليجي (قوى وسطى) في الحرب الباردة الثانية ،افكار،مجلس الشرق الاوسط للشؤون الدولية ،2024.
- 60- Mecouncil.org
- 55-61- جاسم محمد البديوي ،التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ... التحديات والفرص،الاقتصاد اليوم،2024.
- 62- www.economy.today.com
- 56-63- عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية ،مصدر سبق ذكره ،ص 110.
- 57-64- ناصر السعيد ،دول مجلس التعاون الخليجي ...،مصدر سبق ذكره،ص بلا.
- 58-65- عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الامن الخليجي مصادر التهديد...،مصدر سبق ذكره،ص59.
- 59-66- اشرف عبد العزيز عبد القادر، مشكلة العمالة الوافدة في دول الخليج العربي : المخاطر والعلاج ،مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، 2011.
- 67- Araa.sa
- 60-68- ميثاق خير الله جلود ، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية - الخليجية: سياسة تريث وراقب ، مركز الجزيرة للدراسات ،2011.
- 69- Studies.aljazeera.net
- 61-70- احمد عبد الامير الانباري ، العلاقات الايرانية - الخليجية وتطوراتها بعد عام 2011، مجلة دراسات دولية ، العدد 66،جامعة بغداد، 2016 ،ص 198.
- 62-71- عمار علي حسين ،الصراع العربي - (الاسرائيلي) وامن الخليج ، مركز الاتحاد للاخبار ،2011.
- 72- www.aietihad.ae
- 63-73- عمر رحمان ،نشاطات العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل في شرق اوسط متغير ،2021.
- 74- [www. Brookings, edu](http://www.Brookings.edu)
- 64-75- سينام كنجيز ، بتول دوغان آكاش ،التطبيع الخليجي تحت ضغوط شديدة مع استمرار العدوان الاسرائيلي على غزة ،افكار،الشرق الاوسط ،2023.
- 76- <https://meconucil.org>
- 65-77- عمرو صبحي،تداعيات الازمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2011، دراسات بحثية ،المركز الديمقراطي العربي ،2018.
- 78- Democratic.de
- 66-79- فؤاد علام،الارهاب: اسباب انتشاره ووسائل مكافحته، النظام الامني في منطقة الخليج العربي (التحديات الداخلية والخارجية)،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الطبعة الاولى ،2008،ص 342،343.
- 67-80- مجموعة اعمال الولايات المتحدة الامريكية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي الخاصة بمكافحة الارهاب ،ترجمات باللغة العربية،2023.
- 81- www.state.gov

- 82-68-القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي: حقائق وبيانات، ترجمات ،مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث ،العدد 179 ،2022.
- 83- Araa.sa
- 84-69-ظافر محمد العجمي ،زيادة الانفاق العسكري وامتلاك الاسلحة الحديثة والتوسع في الصناعات العسكرية ، مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث،2023. Araa.sa
- 85-70-عبد الفتاح علي السالم الرشيدان ،الامن الخليجي مصادر التهديد ...، مصدر سبق ذكره ،ص 110.
- 86-71-انور بن ماجد عشقي ، أمن الخليج وسبل تحقيقه ،مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث ،2006،ص 8.
- 87- Araa.sa
- 88-72-عبد الفتاح علي السالم الرشيدان ، الامن الخليجي مصادر التهديد ... ، مصدر سبق ذكره ،
- 89-73-غازي الحارثي ، مجلس التعاون الخليجي يكشف عن رؤيته للامن الاقليمي ،صحيفة الشرق الاوسط ،2024.
- 90- <https://aawsat.com>
- 91-74-انور بن ماجد عشقي ، أمن الخليج وسبل تحقيقه ...، مصدر سبق ذكره ،ص 8.
- 92-75-دانا ستروول ، التعاون الامني في منطقة متغيرة : كيفية تعزيز فرق العمل الدفاعية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ، تحليل السياسات ،المرصد السياسي ،2024.
- 93- Washingtoninstitute.org